

الباء في سياق الدخول على المتروك والمأخذ في الاستعمال القرآني عند
المفسرين

م.د عقيل جابر كاظم كلية الإمام الكاظم(عليه السلام) أقسام الديوانية

nlecdiw36@iku.edu.iq

ملخص البحث :

الباء في العربية هي من أحرف الجر، ولها دلالات تتفق والسياق الذي ترد فيه؛ لذلك عُني بتحصيل دلالتها القدماء والمحدثون ممن أرادوا إدراك دلالتها في اللغة خارج النص القرآني وداخله، ومنمن أرادوا ذلك المفسرون الذين بحثوا في النص القرآني؛ لتحصيل معناه. ولذلك سينتني هذا البحث ببيان ما اصطلح عليه في المدونة التفسيرية بـ(الباء الداخلة على المتروك والمأخذ) ، أو ما سماه النحويون (باء العوض ، أو المقابلة)، وأنماط الاستعمال القرآني لهذا التركيب.

Abstract

The letter 'ba' (ب) in Arabic is one of the prepositions, and it has meanings that correspond to the context in which it appears. Therefore, both ancient and modern scholars who sought to understand its meaning in the language outside the Quranic text and within it have devoted attention to determining its significance. Among those who sought this were the commentators who researched the Quranic text to derive its meaning. Therefore, this study will focus on explaining what has been termed in the exegetic literature as "the ba (ب) that enters upon what is abandoned and what is taken," or what grammarians have called "ba of compensation" or "ba of exchange," and the patterns of Quranic usage of this construction.

الكلمات المفتاحية:

باء العوض، باء المقابلة، المتروك، المأخوذ، شرى، بدل

المقدمة :

هذا البحث هو محاولة للكشف عن دلالة واحد من السياقات الاستعمالية الخاصة بالنص القرآني في ضوء تحصيل المعنى الخاص بأحد حروف الجر وهو (الباء). وقد قامت فقرات البحث على بيان دلالة الباء المرتبطة بسياق الدخول على المتروك والمأخوذ، ومن ثم الاستعمال القرآني لهذا التركيب ونص المفسرين، وعماد هذا البحث استدعاء النصوص القرآنية الخاصة باستعمال هذا التركيب اللغوي، والإشارة إلى أمثلتها، والعود بها بحسب ما يتطلبه سياق البحث منا-إلى كتب التفسير؛ لبيان التركيب الذي يأتي فيه، والكشف عن رأي المفسرين في هذا التركيب.

أولاً- دلالة الباء :

الدلالة المتحصلة من حرف الباء هي الإلصاق، وما اتسع من دلالتها في سياق الكلام فأصله الإلصاق، هذا ما قرره سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في كتابه ^(١) ثم فصل النحويون القول في دلالتها موردين المعاني التي تفهم من السياق مشفوعة بشواهد لغوية وقرآنية ^(٢).

باء العوض

من المعاني التي ذكرها النحويون للباء (العوض)، قال ابن مالك (ت ٦٧١ هـ) في ألفيته:

بالباء استعن، وعد، عوض، أنصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ^(٣).

وقال المالقي (ت ٢٧٠ هـ): ((المعنى العاشر: أن تكون للعوض كقولك: بعث هذا بهذا، وأعطيت ذاك بذلك، قال تعالى: (وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتِيهِمْ جَنَّتِينَ) ^(٤)...)).

وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في شرح ألفية ابن مالك: ((... وللتعويض، نحو: اشتريت الفرس بـألف درهم، ومنه قوله تعالى: "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ" ^(٦))) ^(٧).

وقال الأشموني (ت ٨٢٩ هـ): ((السابع: التعويض، نحو: بعث هذا بـألف، وتسمى باء المقابلة أيضًا)) ^(٨).

تشير النصوص المتقدمة إلى الآتي:

أولاً: باء العوض تدخل على الأثمان وغير الأثمان.

ثانياً: تركيب الباء الدالة على المتروك هو من شواهد باء العوض، كما في نصي المالقي، وابن عقيل، وأنه يأتي مع أمثلة الجذرين اللغويين (بدل) أو (شرى).

ثالثاً: أن باء العوض لها اسم آخر هو (باء المقابلة). فما الرابط بينهما؟ ولم سميت بهذا الاسم؟

باء المقابلة

قال ابن مالك في شرح التسهيل: ((باء المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعفٍ، وقد تسمى باء العوض))⁽⁹⁾.

وقال الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ): ((وتكون للمقابلة، نحو: اشتريته به، وبذلك به، وتكون مستقرًا أيضًا، نحو: هذا بذلك))⁽¹⁰⁾.

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ): ((الثامن: المقابلة: قال ابن مالك: هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض. نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعفٍ. وقد تسمى باء العوض... نحو: هذا بذلك، أي: هذا بدل ذلك، وعوض منه...))⁽¹¹⁾.

وقال ابن هشام الأنباري (ت ٧٦١هـ): ((والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريت بألف، وكافأت إحسانه بضعفٍ، وقولهم: هذا بذلك...))⁽¹²⁾.

وقال ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد: ((... وللمقابلة وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعفٍ، وقد تسمى باء العوض))⁽¹³⁾.
يفهم من هذه النصوص الآتي:

أولاً: بعض النحويين استعمل باء المقابلة مع الإشارة إلى تسميتها باء العوض.

ثانياً: كان بعض النحويين ناقلين لآراء غيرهم، فجاء اللفظ هو هو من دون تغيير، كالمرادي.

ثالثاً: استعمل بعض النحويين في شروحهم ألفاظ المتنون نفسها التي شرحوها، كالرضي وابن عقيل، فقد ورد لفظ المقابلة في متن الكافية لابن الحاجب⁽¹⁴⁾، والتسهيل لابن مالك⁽¹⁵⁾.

رابعاً: اختلاف المصطلح عند بعض النحويين، فقد استعمل ابن مالك (العوض) في الألفية، و(المقابلة) في شرح التسهيل.

خامسًا: اشتراك باء المقابلة مع باء العوض بالدخول على الأثمان والأعواض.

أما الرابط بين باء المقابلة وباء العوض فصرّح به الصبان (ت ١٢٠٦هـ) وهو يفرق بين باء البدل وباء العوض، قال: ((... في باء التعويض مقابلة شيء بشيء، لأن يُدفع شيءٌ من أحد الجانبين، ويُدفع من الجانب الآخر شيءٌ في مقابلته))⁽¹⁶⁾. يعني أن العوض يتطلب مقابلة بين اثنين ليكون أحدهما عوضاً من الآخر. بقي أن نعلم هل ثمة فرق بين الباء الداخلة على الأعواض والداخلة على الأثمان؟ وإذا كان العوض يتطلب مقابلة بين اثنين، فما المتروك؟ وما المأخوذ منهما؟ وهل تدخل الباء على أحدهما أو كليهما؟ وهل للفعل أثر في تحديد دخول الباء؟

يُرشدنا الفراء (ت ٢٠٧هـ) بشيءٍ من التفصيل إلى هذا الأمر وهو يتحثّث عن قوله تعالى: (لا تُشترِّوا بِآيَاتِي ثُمَّا قَلِيلًا) ^(١٧) قائلًا: ((وكُلُّ ما كان في القرآن من هذا قد نُصب فيه الثمن وأدخلت الباء في المبیوع أو المشترى، فإنَّ ذلك أكثر ما يأتي في الشيئين لا يكونان ثمنًا معلومًا مثل الدنانير والدرهم؛ فمن ذلك: اشتريت ثوبًا بكماء، أيَّهما شئت تجعله ثمنًا لصاحبِه؛ لأنَّه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدور وجميع العروض فهو على هذا)) ^(١٨).

حدَّ النص جملة من الأمور:

أولاً: أنَّ هذا الحكم يجري على كل استعمال في القرآن الكريم مشابه لهذا الاستعمال المتكون من الفعل (اشترى) مع لفظ (الثمن) المنصوب، والجرور الذي دخلت عليه الباء.

ثانياً: الثمن منه ما هو معلوم ومنه غير معلوم، أمَّا المعلوم فهو الدرهم والدنانير كثُرت أو قُلت، وأمَّا غير المعلوم فهو ما ليس بالدرهم والدنانير من دون إخراج لغيرها.

ثالثاً: للمتكلَّم اختيار المنصوب والجرور بالباء، وجعل أيَّهما شاء عوضاً من الآخر، مع بقاء الباء مقتنة بالمتروك؛ لأنَّ الطرفين هنا طرفاً مبادلة وليسَا بيعاً وثمناً.

فإنْ كان التركيب مشتملاً على الثمن المعلوم مع غيره لازمت الباء هذا الثمن، قال -أعني الفراء-: ((فإنْ جئت إلى الدرهم والدنانير وضعت الباء في الثمن، كما قال في سورة يوسف "وَشَرَوْهُ بِثُمَّنٍ بَخْسِ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ") ^(١٩)؛ لأنَّ الدرهم ثمنٌ أبداً، والباء إنَّما تدخل في الأثمان، فذلك قوله: "اشترِوا بِآيَاتِ اللهِ ثُمَّا قَلِيلًا" ^(٢٠)، "اشترِوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ" ^(٢١)... فأدخل الباء في أيِّ هذين شئت حتى تصير إلى الدنانير والدرهم فإنَّك تدخل الباء فيهنَّ مع العروض)) ^(٢٢).

فمستعمل اللغة غير مختار لدخول الباء على الثمن المعلوم إلَّا عليه في حال اشتمل التركيب عليه وعلى غيره، وقد أكَّد السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) هذا الأمر، مُشيرًا إلى ما هو القياس في دخول الباء، وأثر الفعل في ذلك، قائلًا: ((قوله "بِآيَاتِي ثُمَّا قَلِيلًا" متعلَّق بالاشتراء قبله، وضمنَ معنى الاستبدال، فذلك دخلت الباء على الآيات، وكان القياس دخولها على ما هو ثمن؛ لأنَّ الثمن في البيع حقيقته أن يُشتري به لا أن يُشتري، لكن لما دخل الكلام معنى الاستبدال جاز ذلك؛ لأنَّ معنى الاستبدال أن يكون المنصوب فيه حاصلاً والجرور بالباء زائلاً)) ^(٢٣).

فإنْ كان طرفاً التركيب مع الفعل (اشترى) من الثمن المعلوم، يعني من الدرهم والدنانير، فللمتكلَّم اختيار في دخول الباء على أيِّ الطرفين، قال الفراء: ((إذا اشتريت أحدهما يعني الدنانير والدرهم بصاحبِه أدخلت الباء في أيَّهما شئت؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها في هذا الموضع بيعٌ وثمنٌ)) ^(٢٤).

يتحصلُّ مما سبق في دخول الباء:

أولاً: إذا كان الثمن غير معلوم فجائز دخول الباء على الطرفين، ويكون أحدهما مأخوذا والآخر خارجاً، ((يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار صح أن يكون كل من العوضين ثمناً ومثمناً، لكن يختلف ذلك بالنسبة إلى المتعاقدين، فمن نسب الشراء إلى نفسه أدخل الباء على ما خرج منه وزال عنه ونصب ما حصل له، فنقول: اشتريت هذا الثوب بهذا العبد))⁽²⁵⁾.

ثانياً: إذا كان الثمن معلوماً وغير معلوم، فيجب دخول الباء على الثمن المعلوم يعني أنه ((إذا كان ثم دراهماً أو دنانير كان ثمناً ليس إلا، نحو: اشتريت الثوب بالدرهم، ولا تقول: اشتريت الدرهم بالثوب))⁽²⁶⁾.

ثالثاً: إذا كان الثمن معلوماً، فجائز دخول الباء على الطرفين، ويكون المنصوب بيعاً عند أحدهم وثمناً عند آخر، وال مجرور كذلك.

إن ما تقدم تحدث عن تركيب الفعل (اشترى)، ولم يقطع باسم الذي تدخل عليه الباء، وإنما حدد ما تدخل عليه الباء فقط، أكان ثمناً معلوماً أم غير معلوم، لكن الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) كان أكثر إيضاحاً وقربنا مما نريد أن نصل إليه، قال: ((والباء حرف من حروف المعاني وتدخل على العوض ويكون حاصلاً ومتروكاً، فالحاصل في جانب البيع وما في معناه، نحو: بعت الثوب بدرهم، وأبدلت الثوب بدرهم، فالدرهم حاصل وعليه قوله تعالى "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ" أي باعوه، فالثمن حاصل. وأما المتروك ففي جانب الشراء وما في معناه، نحو: اشتريت الثوب بدرهم واتهته منه بدرهم، فالدرهم متروك، وعليه قوله تعالى "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ" فالآخرة متروكة، وتسمى الباء هنا باء المقابلة ...))⁽²⁷⁾.

فلا يدخل على الباء يكون حاصلاً مرةً ومتروكاً أخرى، يعني أن الباء تدخل على المتروك وغير المتروك. أما الحاصل الذي تدخل عليه الباء فهو البيع وما في معناه، وهو هنا يتفق مع الفراء، بيد أنه سمي ما تدخل عليه الباء. وأما المتروك فيكون في الشراء وما يحمل معناه، ومن أمثلة معناه الفعل (اشترى) الذي فصل فيه الفراء القول.

وعليه يمكننا القول إن الباء تدخل على المتروك إذا كان التركيب في غير البيع وما في معناه، والمتروك هنا هو الاسم المجرور بالباء، الذي يسميه المفسرون المفعول الثاني الذي يتعدى إليه الفعل، والمأخوذ هو الاسم المنصوب بعد الفعل.

أما إن كان التركيب في البيع وما في معناه المقربون بالثمن المعلوم، فإن الباء تدخل على المأخوذ الحاصل، لا على المتروك، ويكون المأخوذ هو الاسم المجرور الذي دخلت عليه الباء، والمتروك هو الاسم المنصوب الذي لم تدخل عليه الباء. ولل فعل أثر في ذلك، يعني تحديد المأخوذ والمتروك، وما تدخل عليه الباء، والذي يتحكم بأثر الفعل هنا هو الدلالة والسياق، وسيوضح هذا في نصوص المفسرين.

ثانيًا- الاستعمال القرآني:

استعمل النص القرآني هذه الباء في سياق الجذر اللغوي (بدل) ومشتقاته، والجذر اللغوي (شري) ومشتقاته.

أ- سياق الجذر اللغوي (بدل) ومشتقاته:

أولاً، ذكر الباء مع مجرورها- المتروك- في التركيب:

جاءت من هذا الجذر اللغوي ثلاثة بنيات هي (استبدل)، و(بدل)، و(تبديل)، وقد استعمل النص القرآني (استبدل) في قوله تعالى: (قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَنْدَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) ⁽²⁸⁾.

قال الطبرسي (٤٨٥هـ): ((معناه قال لهم موسى وقيل بل قال الله لهم أتركون ما اختاره الله لكم وتوثرون ما هو أدون وأردى على ذلك، وقيل إنه أراد تستبدلون ما تتبدلون في زراعته وصناعته بما أعطاه الله إليكم عفوا من المن والسلوى، وقيل المراد تخذرون الذي هو أقرب أي أقل قيمة على الذي هو أكثر قيمة وألذ...)) ⁽²⁹⁾.

وقال أبو حيان النحوي (٤٥٧هـ): ((... والاستبدال: الاعتياض، وقرأ أبي أتبدلون وهو مجاز لأن التبديل ليس لهم إنما ذلك إلى الله تعالى لكنهم لما كانوا يحصل التبديل بسؤالهم جعلوا مبدلين، وكان المعنى أتسالون تبديل "الذي هو أدنى بالذي هو خير"، والذي مفعول أتسبدلون وهو الحاصل، والذي دخلت عليه الباء هو الزائل كما قرناه في غير مكان)) ⁽³⁰⁾.

وقال أبو السعود (٢٩٦هـ): ((بالذى هو خير" أي بمقابلة ما هو خير فإن الباء تصحب الذاهب الزائل دون الآتي الحاصل كما في التبدل والتبديل في مثل قوله عز وجل "وَمَنْ يَتَبَدَّلُ الْكُفَّارُ بِالْإِيمَانِ" ⁽³¹⁾، وقوله "وَبَدَلُنَاهُمْ بِجَنَاحَيْهِمْ جَنَاحَيْنِ دَوَائِيَ أَكْلٍ حَمْطٍ" ⁽³²⁾ وليس فيه ما يدلّ قطعاً على أنّهم أرادوا زوال المن والسلوى بالمرة وحصول ما طلبوا مكانه لتحقيق الاستبدال فيما مرّ من صور المناوبة)) ⁽³³⁾.

القارئ لهذه النصوص يضع اليد على الآتي:

أولاً: أن تركيب الباء الدالة على المتروك، هو وسيلة من وسائل تفسير النص القرآني وتحديد معناه على وفق استعمال اللغة ونظمها.

ثانيًا: حضور مصطلحي العوض والمقابلة اللذين قررهما النحويون في معاني الباء.

ثالثًا: أن تركيب الباء الدالة على المتروك يُصرّح به مرة وأخرة لا يصرّح مع الاتكاء عليه بلاحظ بيان المأخوذ والمتروك على وفق سياق النص القرآني.

رابعًا: تركيب الباء الدالة على المتروك يتكون تبعًا للفعل المتعدي- استبدل، وبدل، وتبديل - من: المفعول الأول الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه، ومن المفعول الثاني الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر (الباء).

خامسًا: استعمال مصطلحات مقتنة بالياء، غير المأخوذ والمتروك، كالآتي والحاصل، والذاهب والزائل. وعندى أن هذا الاستعمال لعنياتهم بتحصيل المعنى القرآني، لا بتحصيل المعنى التركيبي، وسنجري في نصوص أخرى استعمالهم للمأخوذ والمتروك.

سادسًا: ذهب المفسرون هنا جميًعاً إلى أن الياء دخلت على المتروك، والذي حملهم على هذا أنها لم تدخل على البيع والثمن المعلوم، وإنما دخلت على طرفين ليسا ثمناً وبيءاً، يزيد على هذا دلالة الفعل وسياق الكلام. أما (بدل)، فورد في قوله تعالى: (وبَدَلْنَا هُم بِجَنْتَيْهِمْ جَنْتَيْنِ ذَوَاتِي أَكْلٍ حَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ كليلٍ)⁽³⁴⁾، قال أبو حيان النحوي: ((ودخلت الياء في "جنتيهم" على الزائل وانتصب ما كان بدلًا، وهو قوله: "جنتين" على المعهود في لسان العرب. وإن كان كثيراً لمن ينتمي للعلم يفهم العكس، حتى قال بعضهم: ولو أبدل ضاداً بظاء لم تصح صلاته، وهو خطأ في لسان العرب. ولو أبدل ظاء بضادٍ... وسمى هذا الموقف "جنتين" على سبيل المقابلة؛ لأن ما فيه حمط وأثل وسدر لا يسمى جنة، لأنها أشجار لا يكاد ينفع بها))⁽³⁵⁾.

وقال السمين الحلبي: ((قوله: "جنتيهم جنتين" قد تقدم في البقرة أن المجرور بالياء هو الخارج، والمنصوب هو الداخل؛ ولهذا غلط من قال من الفقهاء: فلو أبدل ضاداً بظاء بطلت صلاته، بل الصواب أن يقول: ظاء بضادٍ))⁽³⁶⁾.

أما أبو السعود فتحدث عن هذه الآية في موضعين:

أحدهما: في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالْطَّيْبِ) ⁽³⁷⁾، قال: ((وبَدَلَ الشيء بالشيء، واستبدل به أخذ الأول بدل الثاني بعد أن كان حاصلاً له أو في شرف الحصول، يستعملان أبداً بفضائهما إلى الحاصل بأنفسهما، وإلى الزائل بالياء... وأما التبديل فيستعمل تارة كذلك كما في قوله تعالى "وبَدَلْنَا هُم بِجَنْتَيْهِمْ جَنْتَيْنِ" إلخ، وأخرى بالعكس كما في قوله بـ"بَدَلْتُ الْحَلْقَةَ بِالْخَاتَمِ إِذَا أَذْبَتُهَا وَجَعَلْتُهَا خَاتَمًا، نَصَّ عَلَيْهِ الْأَزْهَرِيِّ، وَتَارَةً أخرى بفضائهما إلى مفعوليه بنفسه كما في قوله تعالى "يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيَّاتِهِمْ حَسَنَاتِهِمْ" ⁽³⁸⁾)).

والآخر: في تفسير هذه الآية نفسها، قال: ((أي أذهبنا جنتيهم، وآتيناهم بدلهما" جنتين ذواتي أكل حمط"))⁽⁴⁰⁾.

أفصحت النصوص المتقدمة عن الآتي:

أولاً: تركيب الياء الداخلة على المتروك هو من أساليب العرب المعهودة في كلامها.
ثانياً: على الرغم من أن دخول الياء على المتروك من أساليب العرب المعهودة في كلامها، فهناك الكثير من خطأ في استعمالها، ولا سيما الفقهاء، إذ يكون الخطأ بدخولها على المأخوذ. وعزوهن الخطأ للفقهاء مردّه عدم أن الياء لا تدخل إلا على المتروك.

ثالثاً: هناك فرق بين التبديل، والاستبدال والتبدل، فال فعل استبدل وتبديل يتعديان إلى المفعول الأول بنفسهما، وإلى المفعول الثاني بالباء، أما الفعل بدّل، ففيه ثلاثة استعمالات، أحدهما: أنه مثل استبدل، وتبديل. والثاني: عكس ما عليه الفعلان، بإشارة نص الأزهري (ت ٣٧٠هـ). والثالث: أنه يتعدى بنفسه إلى مفعولين. الذي عُنى به المفسرون هنا هو المعنى، والبدل والمبدل، وتعدي الفعل، أما المعنى، فإن كان الجوهر للبدل والمبدل نفسه تحقق بذلك معنى التغيير لدلالة فعل الاستبدال، وإن كان الجوهر مختلفاً، فإن المعنى هو الاستبدال بأخذ الأول عوضاً من الثاني المتروك. فالفعل مرة يكون بمعنى التغيير وهي دلالة خاصة بالفعل (بدّل)، وأخرى يكون بمعنى الأخذ والترك الذي يبني على طرفي المقابلة، وهي دلالة مشتركة بين الفعل (بدّل) والفعلين (استبدل، وتبديل).

وأما تعدي الفعل، فله عندهم ثلاث صور استعملالية:

الأولى: يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بالباء، وهنا يشترك الفعل (بدّل) مع الفعلين (استبدل، وتبديل).

والثانية: يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، إلى الأول والثاني بنفسه، وإلى الثالث بالباء.

والثالثة: يتعدى إلى مفعولين بنفسه من دون الباء. فالصورة الثانية والثالثة، هي موضع الاختلاف بين الفعل (بدّل) والفعلين (استبدل، وتبديل). ولما كانت المقابلة حاصلة في المفعول الثاني والثالث المجرور بالباء، جرى وصفهم للفعل (بدّل) أنه يتعدى لمفعولين الأول بنفسه والثاني بالباء.

هذا الذي تحدث عنه المفسرون هو صورة عما نقلته معجمات اللغة من الاستعمال اللغوي، جاء في تهذيب اللغة للأزهري: ((...أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبذلت الخاتم بالحلقة: إذا أذبته وسويته حلقةً وبذلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً، قال أبو العباس: وحقيقة أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى، والجوهرة بعينها، والإبدال تحييجة الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى... قال أبو عمر: وعرضت هذا على المبرد فاستحسنه، وزاد فيه، فقال: قد جعلت العرب بذلت بمعنى أبدلت وهو قول الله جل وعز: (فَأَوْلَئِكَ يُبَدِّلُونَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتِهِمْ) (الفرقان: ٧٠) (41)).

وقال الجوهرى (ت ٣٩٨هـ): ((أبدلت الشيء بغيره، وبذله الله من الخوف أمناً. وتبديل الشيء أيضاً تغييره وإن لم يأت ببدل، واستبدل الشيء بغيره وتبذله به، إذا أخذه مكانه...)) (42).

وقال الراغب الأصفهانى (ت ٤٢٥هـ): ((الإبدال والتبدل والتبدل والاستبدال: جعل شيء مكان آخر، وهو أعم من العوض، فإن العوض هو أن يصير لك الثاني بإعطاء الأول، والتبدل قد يقال للتغيير مطلقاً وإن لم يأت ببدل، قال تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قُولًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) (آل عمران: ٥٩) (43)).

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((أبدله بخوفه أمناً، وبذله مثله، وبذل الشيء: غيره. وتبذلت الدار بأسها وحشاً، واستبدلته وبادلته بالسلعة إذا أعطيته شروى ما أخذته منه...)) (44).

وقال الفيومي: ((...وأبدلته بعدها إبدالاً نحيط الأول وجعلت الثاني مكانه، وبذلكه تبديلاً بمعنى غيرت صورته تغييراً، وبذلك الله السبّات حسناً يتعدى إلى مفعولين بنفسه؛ لأنّه بمعنى جعل وصيّر ... وبذلك التّوب بغيره أبدله من باب قتل، واستبدلته بغيره بمعناه وهي المبادلة أيضاً)).⁽⁴⁵⁾

فهي تشير إلى تعدد المعنى لهذه الأفعال، والتعدي لمفعولين مع الباء أو بدونها، غير أنّ نصّ الأزهري يشير إلى أنّ الباء تدخل على المأخوذ والمتروك إذا كان الفعل بمعنى التغيير والجوهر نفسه، وهي وجه من وجوه معنى هذا الفعل بلحاظ أنّ الاسمين في غير سياق اشتري الذي يتعلّق فيه دخول الباء بالثمن والعوض. وأمّا (تبديل)⁽⁴⁶⁾، فقال تعالى: (ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضلّ سوأ السبيل)⁽⁴⁷⁾، قال الطوسي (٤٦٥هـ): ((معناه من يستبدل الكفر يعني الجحود بالله وبآياته بالتصديق بالله وبآياته وبالإقرار)).⁽⁴⁸⁾

وقال أبو حيّان النحوي: ((أي من يأخذ الكفر بدل الإيمان، وهذه كنایة عن الإعراض عن الإيمان، والإقبال على الكفر كما جاء في قوله "اشتروا الضلال بالهوى"))⁽⁴⁹⁾.

أمّا أبو السعود فتحدّث عن هذه الآية في غير هذا الموضع، وذكر أنّ ((الباء تصحب الذاهب الزائل دون الآتي الحاصل كما في التبدل والتبدل في مثل قوله عزّ وجلّ "ومن يتبدل الكفر بالإيمان" ...)).⁽⁵⁰⁾ مؤكداً هذا وهو يفسّر هذه الآية، قال: ((ومن يتبدل الكفر" أي يختره ويأخذه لنفسه " بالإيمان" بمقابلته بدلًا منه ...)).⁽⁵¹⁾

قراءة هذه النصوص تدلّ على:

أولاً: أنّ التبدل هو الاستبدال. أمّا من حيث الدلالة والتركيب فهو واحد، قال أبو السعود: ((وببدل الشيء بالشيء واستبداله به أخذ الأول بدل الثاني بعد أن كان حاصلاً له أو في شرف الحصول يستعملان أبداً بإفضائهما إلى الحاصل بأنفسهما وإلى الزائل بالباء كما في قوله تعالى "ومن يتبدل الكفر بالإيمان" إلخ وقوله تعالى "أَتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير").⁽⁵²⁾ وأمّا من حيث البنية، فهو شائع في الاستعمال اللغوي، قال الزمخشري: ((والتّقْعُل بمعنى الاستفهام غير عزيز منه التّعجّل بمعنى الاستعجال، والتأخّر بمعنى الاستئثار ...)).⁽⁵³⁾

ثانياً: الباء تدخل على المتروك مع الفعل تبدل وبذلك واستبدل، فهذه البنى من حيث التركيب متشابهة.

ثالثاً: تركيب الفعل تبدل يشبه تركيب الفعل اشتري، وسيتبيّن هذا في الحديث عن الاستعمال القرآني للجذر اللغوي (شري) ومشتقاته.

ثانياً: حذف الباء مع المجرور-المتروك - في سياق (بدل)

أشار المفسرون إلى هذا النمط من الاستعمال القرآني في أكثر من موضع⁽⁵⁴⁾، قال تعالى: (فَبَدَلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُم)⁽⁵⁵⁾.

قال الزمخشري: ((يعني أنهم أمروا بقول معناه التوبة والاستغفار، خالفوه إلى قول ليس معناه ما أمروا به ولم يمتنعوا أمر الله)).⁽⁵⁶⁾

وقال أبو حيّان: ((... والمبدل به محفوظ تقديره ببدل الذين ظلموا بقولهم حطةً قولاً غير الذي قيل لهم)“ ولما كان محفوظاً ناسب إضافة غير إلى الاسم الظاهر بعدها والذي قيل لهم هو: أن يقولوا حطةً، فلو لم يحذف لكان وجه الكلام: ببدل الذين ظلموا بقولهم حطةً قولاً غيره، لكنه لما حذف أظهر مضافاً إلى غير بليل على أن المحفوظ هو هذا المظاهر، وهو الذي قيل لهم، وهذا الذي قدّرناه هو على وضع بدل، إذ المجرور هو الزائل، والمنصوب هو الحال).⁽⁵⁷⁾

وقال السمين الحلبي: ((لابد في هذا الكلام من تأويل، إذ الدّم إنما يتوجه عليهم إذا بدلوا القول الذي قيل لهم، لا إذا بدلوا قولاً غيره، فقيل تقديره: ببدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم، ببدل يتعدى لمفعول واحد بنفسه وإلى آخر بالباء، والمجرور بها هو المتروك والمنصوب هو الموجود كقول أبي النجم)).⁽⁵⁸⁾

وبُدّلت والدُهْرُ ذُو تبَدِّلٍ هِيَّا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَاءِ

فالمقطوع عنها الصبا والحاصل لها الهيف، قاله أبو البقاء).⁽⁵⁹⁾

وقال أبو السعود: ((”بدل الذين ظلموا“ بما أمروا به من التوبة والاستغفار بأن أعرضوا عنه وأوردوا مكانه قولاً آخر مما لا خير فيه)).⁽⁶⁰⁾

الحذف هنا بحسب ما أقره المفسرون مستند إلى أمرين: أحدهما، أن التبديل يُبني على طرفي، هما البدل والمبدل، وفعل التبديل يتعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالباء، فلذلك ذهبوا إلى أن المحفوظ هو (الباء والمتروك)، أي المفعول الثاني (المبدل). والآخر: إشارة أبي البقاء (ت ٦٦٦هـ) إلى الحذف في حديثه عن هذه الآية، قال: ((قوله تعالى ”بدل الذين ظلموا“ في الكلام حذف تقديره: ببدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم، ببدل يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بالباء، والذي مع الباء هو المتروك، والذي بغير باء هو الموجود كقول أبي النجم:))

وبُدّلت والدُهْرُ ذُو تبَدِّلٍ هِيَّا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَاءِ

فالذى انقطع عنها الصبا والذى صار لها الهيف فكذلك هاهنا...)).⁽⁶¹⁾ ولا يبتعد ما جاء به أبو البقاء عمّا قرر في المدونة التفسيرية، وكما أغفل المعنى الثاني للفعل (بدل) الذي هو التغيير، كذلك فعل بعض المفسرين الذين قالوا بذلك، وهما - أعني أبا البقاء وبعض المفسرين - قد خالفا ما أشارت إليه معجمات اللغة أن التغيير هو المعنى الثاني للفعل (بدل)، وما قال به بعض المفسرين الذين فسّروا هذه الآية.⁽⁶²⁾ وقد حملهم هذا على تقدير الحذف مع هذا الفعل في مواضع أخرى من النص القرآني، استناداً إلى أن معنى التبديل هو الاستبدال، وليس التغيير، ولفهم المعنى المبني على التصريح بلفظ المحفوظ في مواضع أخرى، وأن التركيب يُبني على

مفعولين منصوب و مجرور بالباء، فقرروا تبعاً لذلك حذف الباء مع المأخوذ في قوله تعالى: (وَمَنْ يُبَدِّلْ نَعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) ^(٦٣)، وحذف الباء مع بقاء المتروك والمأخوذ في قوله تعالى: (يُبَدِّلْ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتِ) ^(٦٤)، و قوله تعالى: (بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا) ^(٦٥) (٦٦).

ب - سياق الجذر اللغوي (شري):

أولاً، ذكر الباء مع مجرورها (المتروك):

استعمل النص القرآني هذا الجذر اللغوي في بنيتين، هما: (اشترى)، و (شري). أما بنيية الفعل (اشترى)، فجاءت في مواضع كثيرة من النص القرآني ^(٦٧)، ومنها قوله تعالى: (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهوى) ^(٦٨).

قال الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ): ((قال ابن عباس: أخذوا الضلالة وتركوا الهوى، و معناه: أنهم استبدلوا الكفر على الإيمان)) ^(٦٩).

وقال الزمخشري: ((و معنى اشتراء الضلالة بالهوى: اختيارها عليه واستبدالها به، على سبيل الاستعارة؛ لأن الاشتراك فيه إعطاء بدل وأخذ آخر...)) ^(٧٠).

وقال الرازى (ت ٦٠٦ هـ): ((واعلم أن اشتراء الضلالة بالهوى اختيارها عليه واستبدالها به، فإن قيل كيف اشتروا الضلالة بالهوى وما كانوا على هوى قلنا جعلوا لتمكنهم منه كأنه في أيديهم فإذا تركوه ومالوا إلى الضلالة فقد استبدلوا بها)) ^(٧١).

وقال السمين الحلبي: ((والضلاله مفعولة، والهوى متعلق بـ (اشتروا)، والباء هنا للعوض، وهي تدخل على المتروك أبداً)) ^(٧٢).

نفهم من النصوص المتقدمة أن ثمة ارتباطاً بين الفعل اشتراكى واستبدال تتحقق به تركيب الباء الداخلة على المتروك، وتعدى فيه الفعل بنفسه إلى المفعول الأول وبالباء إلى الثاني، وكذلك المعنى الجامع بينهما، وهو المبادلة التي ينتج عنها المأخوذ والمتروك.

أما الارتباط بين الفعلين فهو من أهم ما اتكاً عليه المفسرون في المقاربة بين معنى الاشتراك والاستبدال، ليصلوا إلى معنى النص القرآني الذي يتضمن هذه الألفاظ، قال الثعلبي: ((وإنما أخرجه بلفظ الشرى والتجارة توسيعاً؛ لأن الشرى والتجارة راجعان إلى الاستبدال وال اختيار؛ وذلك أن كل واحد من البيعين يختار ما في يدي صاحبه على ما في يديه...)) ^(٧٣)، و قريب من هذا المعنى ما جاء به الزمخشري في تفسير الآية ٤٢ من سورة البقرة: ((والاشتراء استعارة للاستبدال كقوله تعالى: "اشتروا الضلالة بالهوى" البقرة: ١٦... يعني ولا تستبدلوا بآياتي ثمناً وإنما فالثمن هو المشترى به)) ^(٧٤).

وقال الوحداني (ت ٤٦٨هـ): (قوله "أولئك الذين اشتروا الضلال بالهوى" حقيقة الاشتراك الاستبدال والعرب تجعل من آثر شيئاً على شيء مشترياً له وبائعاً لآخر وإن لم يكن ثم شراء ولا بيع ظاهر) (٧٥).
وسواءً أكان الاستعمال حقيقةً أم توسيعاً فهو جاري على سنن العرب في كلامها، والمفسرون لم يبتعدوا في تفسيرهم للنص القرآني عن لغة العرب، فكان الاشتراك عندهم هو الاستبدال؛ لذلك فسر به، ودخول الباء بحسب ما تقدم على المتروك، إذ إن طرفي المبادلة والغرض ليسا من الثمن المعلوم.
أما بنية (شري)، فاستعملها النص القرآني في قوله تعالى: (فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) (٧٦).

قال الثعلبي: ((أي إنهم يختارون الحياة الدنيا على الآخرة، ومعنى يشرون يشرون، يقال شريت الشيء أي اشتريت، وحينئذ يكون حكم الآية: آمنوا ثم قاتلوا؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون الكافر مأموراً بشيء مقدم على الإيمان. وقال بعضهم: نزلت هذه الآية في المؤمنين المخالفين ومعناه: فليقاتل في سبيل الله الذين يتغرون الحياة الدنيا بالآخرة)) (٧٧).

وقال الطوسي: ((لما أخبر الله تعالى أنَّ قوماً من المنافقين يثبطون المؤمنين عن جهاد العدو والقتال في سبيل الله، حيث في هذه الآية على الجهاد، بأن قال: لاتنتقلا إلى تثبيط المنافقين، وقاتلوا في سبيل الله بائعين للدنيا بالآخرة... ومعنى "يشرون الحياة الدنيا بالآخرة" يبيعون الحياة الدنيا بالآخرة. وبيعهم إياها بالآخرة هو استبدالهم إياها بالآخرة بذلهم أنفسهم، وأموالهم في سبيل الله، وبتوطين أنفسهم على الجهاد في طاعة الله)) (٧٨).

وقال الزمخشري: ((يشرون بمعنى يشرون وبيعون... فالذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة هم المبطون، وعظوا بأن يغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ويواجهوا في سبيل الله حق الجهاد، والذين يبيعون هم المؤمنون الذين يستحبون الآجلة على العاجلة ويستبدلونها بها، ومعنى إن صد الذين مرضت قلوبهم وضفت نياتهم عن القتال، فليقاتل الثابتون المخلصون ووعد المقاتل في سبيل الله ظافراً أو مظفورة به إيتاء الأجر العظيم على اجتهاده في إعزاز دين الله)) (٧٩).

وزاد الرازي في معنى شري على باع واشترى احتمالات أخرى في معناه، لم تخرج عن المعنى الأول والثاني (٨٠):

الأول: أنَّ الإنسان لما أراد أن يبذل هذه الحياة الدنيا في سبيل الله بخلت نفسه بها، فاشترتها من نفسه بسعادة الآخرة على بذلها في سبيل الله بطبيعة النفس.

والثاني: أنَّ من ترك القتال فإنما يتركه رغبة في الحياة الدنيا، وذلك يوجب فوات سعادة الآخرة.
والثالث: أنَّ الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة، إنما رجحوا الحياة الدنيا على الآخرة.

وقال السخاوي (ت ٦٤٦هـ): ((الذين يشرون، أي يبيعون الحياة الدنيا، ويستبدلون بها الآخرة، فالذين يشرون فاعل، ويشرون بمعنى يبيعون. وقيل: الذين مفعول، ويشرون بمعنى يباعون، أي: فليقاتل رسول الله الذين يشرون. والأول أصح...)).⁽⁸¹⁾

وقال السمين الحلبي: ((فإن ظاهره أن الآخرة هي المأخوذة لا المتروكة، فالجواب ما قاله الزمخشري - رحمة الله تعالى - من أن المراد بالمشترين المبطئون وعطاوا بأن يغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله تعالى ورسوله ويواجهوا في الله حقَّ الجهاد، فحينئذ إنما دخلت الباء على المتروك)).⁽⁸²⁾

ثم قال في موضع تفسيرها: ((ويشرون يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى يشترون. فإن قيل: قد قررت أن الباء إنما تدخل على المتروك، والظاهر هنا أنها دخلت على المأخوذ. فالجواب: أن المراد بالذين يشترون المنافقون المبطئون عن الجهاد أمروا بأن يغيروا ما بهم من النفاق، ويخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ويواجهوا في سبيل الله، فلم تدخل إلا على المتروك، لأن المنافقين تاركوا للآخرة آخذون للدنيا. والثاني: أن يشرون بمعنى يبيعون، ويكون المراد بالذين يشرون: المؤمنون المختلفون عن الجهاد المؤثرون الآجلة على العاجلة)).⁽⁸³⁾

وذهب البيضاوي (ت ٧٩١هـ) في تفسيره إلى أن معنى يشرون في هذه الآية هو يبيعون، وكذلك الشاعلي (ت ٨٧٥هـ).⁽⁸⁴⁾

حددت النصوص المذكورة آنفًا جملة من الأمور:

الأول: للفعل شرى معنيان، هما: اشتري، وباع، وهذا يشير إلى وجهي استعمال هذا الفعل في اللغة.
الثاني: إنقسم المفسرون على قسمين، أحدهما: قال بالمعنىين للفعل شرى، والآخر: قصر الفعل على معنى من هذين المعنيين.

ثالثاً: دخول الباء على المأخوذ ممكناً عند بعض المفسرين لو أخذنا بظاهر النص القرآني، ودخولها على المتروك هو نتيجة الكثير من استعمالها في اللغة، وبه قال بعض المفسرين أيضاً.

رابعاً: أثر الزمخشري كبير في تثبيت المعنى عند المفسرين، ولا سيما دخول الباء على المتروك.
وللوقوف على اتفاق ما قالته المدونة التفسيرية من اختلافه مع استعمال العرب لهذا الفعل ولا سيما معنى البيع والاشتاء، يحسن بنا العود إلى معجمات اللغة؛ لتأكيد ذلك، قال الجوهرى: ((شريت الشيء أشريه شراء، إذا بعثه وإذا اشتريته أيضاً وهو من الأضداد، قال الله تعالى: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاته الله"))⁽⁸⁵⁾، أي يبيعها. وقال تعالى: (وشروه بثمنٍ بخسٍ دراهم معدودة)⁽⁸⁶⁾، أي باعوه. قوله تعالى: "اشتروا الضلال بالهوى" ((87)).⁽⁸⁸⁾

وقال الراغب الأصفهاني: ((الشراء والبيع يتلازمان، فالمشتري دافع الثمن وأخذ المُثمن، والبائع دافع المُثمن وأخذ الثمن. هذا إذا كانت المبادعة والمشاراة بناضٍ⁽⁸⁹⁾ وسلعة، فأما إذا كانت بيع سلعة بسلعة صحّ أن يُتصور كُلُّ واحدٍ منهما مشترياً وبائعاً، ومن هذا الوجه صار لفظُ البيع والشراء يُستعمل كُلُّ واحدٍ منهما في موضع الآخر. وشريرت بمعنى بعث أكثر، وابتعدت بمعنى اشتريت أكثر، قال الله تعالى: (وشروه بثمن بخس) يوسف/ ٢٠، أي: باعوه، وكذلك قوله: (يُشرون الحياة الدنيا بالآخرة) النساء/ ٧٤))⁽⁹⁰⁾.

وعَدَ الزمخشري ما جاء من الاستعمال في هذا السياق مجازاً، قال: ((ومن المجاز: (اشتروا الضلاله بالهدى) البقرة: ١٦: استبدلوا (يُشرون الحياة الدنيا بالآخرة) النساء/ ٧٤))⁽⁹¹⁾، وجعله الفيومي من الأضداد؛ لأنَّه أخذ بثمنٍ وإعطاء بثمنٍ أيضاً؛ لأنَّ المتباينين تبادلاً الثمن والمُثمن فكُلُّ من العوضين مبيعٌ من جانبٍ ومشريٍّ من جانب آخر⁽⁹²⁾.

هذا معنى الشراء، أمَّا معنى البيع، فقال الجوهرى: ((بعث الشيء: شريته، أبىعه بيعاً ومبيعاً، وهو شاذٌ وقياسه مباعاً. وبعثه أيضاً: اشتريته، وهو من الأضداد))⁽⁹³⁾.

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((الباءُ والياءُ والعينُ أصلٌ واحدٌ، وهو بيعُ الشيءِ، وربما سميَ الشرى بيعاً، والمعنى واحد...))⁽⁹⁴⁾.

وقال الأصفهاني: ((البيع إعطاء المُثمن وأخذ الثمن، والشراء: إعطاء الثمن وأخذ المُثمن، ويقال للبيع: الشراء، وللشراء البيع، وذلك بحسب ما يتصور من الثمن والمُثمن، وعلى ذلك قوله عزَّ وجلَّ "وشروه بثمن بخسٍ" يوسف/ ٢٠))⁽⁹⁵⁾. فالبيع هو الشراء، والشراء هو البيع، ومن هنا قيل عنهما إنَّهما متلازمان.

وبالعود إلى المفسرين بما قالوه بُني على معنى شرى الذي جاءت به معجمات اللغة، وهو البيع والاشتراء، وقد تقدَّم أنَّ الاشتراء يحقق دلالة الاستبدال؛ لذلك فالشراء في أحد وجوهه هو الاستبدال، وعلى هذا اختلف المفسرون في تفسير الفعل في هذه الآية تبعاً لمعناه في الاستعمال اللغوي، ومراعاة ل التركيب، إذ تكون من المقابلة بين طرفين ليسا من الثمن المعلوم، فكان الأثر الأكبر هنا هو للفعل، فإن سار باتجاه البيع دخلت الباء على الحاصل الآتي، وهو أحد معاني هذا الفعل، ومن قال به من المفسرين لم يخرج عن معناه في الاستعمال اللغوي. وإن كان المعنى هو الاستبدال دخلت الباء على المتروك، وهو المعنى الذي جعله بعض المفسرين قاعدة لتقسيم النص القرآني في هذه المواقع من دون العدول عنه، بمعنى الظاهر أو المأول.

ثانيًا: حذف الباء مع المجرور

قدم بعض المفسرين إشارة إلى وجود هذا التركيب في الاستعمال القرآني في تفسيرهم لقوله تعالى: (ألم تر إلى الذين أُوتُوا نصيبياً من الكتاب يُشترونَ الضلالَةَ ويريدونَ أَنْ تضلُّوا السبيلَ)⁽⁹⁶⁾.

قال الطوسي: ((ذكر ابن عباس، وقادة، وعكرمة: أن الآية في قوم من اليهود، وكانوا يستبدلون الصلاة بالهدي، لتكذيبهم بالنبي (ص) بدلاً من التصديق به، مع قيام الحجة عليهم بما ثبت من صفتهم عندهم، فكأنهم اشتروا الصلاة بالهدي)) (97).

وقال الزمخشري: ((يشترون الصلاة) يستبدلونها بالهدي، وهو البقاء على اليهودية. بعد وضوح الآيات لهم على صحة نبوة رسول الله...)) (98).

وقال أبو حيان النحوي: ((المعنى: يشترون الصلاة بالهدي، كما أولئك الذين اشتروا الصلاة بالهدي) البقرة/١٦، قال ابن عباس: استبدلوا الصلاة بالهدي، وقال مقاتل: استبدلوا التكذيب بالنبي بعد ظهوره بإيمانهم به قبل ظهوره واستتصارهم به...)) (99).

وقال السمين الحلبي: ((والمشتري به محفوظ، أي بالهدي، كما صرّح به في مواضع)) (100). وزاد صاحب الباب أن ((معنى يشترون: يستبدلون الصلاة بالهدي)) (101).

نفهم من النصوص المتقدمة أن المفسرين أقاموا القول بوجود محفوظ في هذا النص القرآني على: أولاً: دلالة الثنائيات المتضادة، إذ إن هذه الثنائيات تستدعي الواحدة الأخرى ليكتمل المعنى، وساغ الحذف لفهم المتلقي بتلازم هذه الثنائيات، وكذلك التصريح بلفظ المحفوظ في مواضع أخرى.

ثانياً: تركيب الفعل القائم على العوض والمقابلة، وهو ما يستند إلى وجود طرفين يتوضطهما حرف الباء، فلكي يكون العوض والمقابلة لابد من وجود طرفين يقوم عليهما الاستبدال؛ لذلك ساغ الحذف.

نتائج البحث:

نوجز هنا أهم ما كشف عنه البحث:

- ١- ترك الزمخشري أثراً كبيراً في ضبط المعنى اللغوي وتوظيفه في تحصيل المعنى القرآني عند المفسرين، ولا سيما تحديد مدخل الباء.
- ٢- دلالة الجذرين اللغويين (بدل) و(شري) ومشتقاتهما، قائمة على طرفين يؤخذ أحدهما ويترك الآخر.
- ٣- كشف البحث -بحسب ما أظهرته المدونة التفسيرية- عن أن تركيب الباء الدالة على المتروك في الاستعمال القرآني يأتي مذكراً وهو الأكثر، ويكون محفوظاً بالاعتماد على السياق وفهم المتلقي، وهو الأقل، وهو مبنيٌ على حمل النص القرآني على ما يتطلبه التركيب مع الفعل.
- ٤- بُني المعنى في تركيب الباء الدالة على المتروك على معنى الفعل وتعديه، وعلى طفي العوض والمقابلة.
- ٥- أكثر من تمسّك بمصطلح الباء الدالة على المتروك هم النحويون المفسرون.

الباءُ في سياق الدخولِ على المتروكِ والمأخوذِ

٦- لم يثبت الاستعمال اللغوي الفصيح أنّ دخول الباء مقصور على المتروك، وإنّما يعود ذلك إلى ما تدخل عليه، وطرف البدل والمبدل، ومعنى الفعل؛ ولهذا جاز دخولها على المأخوذ في بعض الموضع.

الهوامشُ:

- ^(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٢١٧، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٢٦١/٢، ٢٦١،
- ^(٢) ينظر: كتاب حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي (ت ٤٧: هـ ٣٤٠)، ٨٦، ٨٧، ٤٧: هـ ٣٨٤، وكتاب معاني الحروف، الرماني (ت ٣٦٠: هـ ٤٠)، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢/٦٠٦-٨٠٨، ٨٠٨-٨٠٦، وارشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي (٥٧٤٥: هـ ١٦٩٥/٤)، ١٦٩٥-١٧٠٠.
- ^(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦: هـ ٢٦١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٣/٢٣، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (١: هـ ٩٥٣)، ٤٤٢.
- ^(٤) سورة سباء، من الآية: ١٦.
- ^(٥) رصف المبني في شرح حروف المعاني، الملاقي: ١٤٦.
- ^(٦) سورة البقرة، من الآية: ٨٦.
- ^(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/٢٣-٢٤.
- ^(٨) شرح الأشموني، الأشموني: ٢/٢٩٣.
- ^(٩) شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/١٥١، وينظر: ارشاف الضرب من لسان العرب: ٤/١٦٩٦-١٦٩٧.
- ^(١٠) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي: ٤/٢٨٠.
- ^(١١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٤١.
- ^(١٢) معنى الليب عن كتب الأحاريب، ابن هشام الأنصاري: ١/١٤١.
- ^(١٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٣، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجامع، السيوطي: ٢/٣٣٧، ٣٣٧.
- ^(١٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٢٧٠-٢٧١.
- ^(١٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٣، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجامع: ٢/٣٣٧، ٣٣٧.
- ^(١٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان: ٢/٣٣٠.
- ^(١٧) سورة البقرة، من الآية: ٤.
- ^(١٨) معاني القرآن، الفراء: ١/٣٠.
- ^(١٩) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.
- ^(٢٠) سورة التوبه، من الآية: ٩.
- ^(٢١) سورة البقرة، من الآية: ٨٦.
- ^(٢٢) معاني القرآن، الفراء: ١/٣٠.
- ^(٢٣) الدر المصور في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ١/٣١٩-٣٢٠، وينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنفي: ٢/١٧-١٨.

- (٢٤) معاني القرآن، الفراء: ١/٣٠.
- (٢٥) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ١/٣١٩-٣٢٠، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ٢/١٧-١٨.
- (٢٦) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ١/٣١٩-٣٢٠، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ٢/١٧-١٨.
- (٢٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي: ٦٧.
- (٢٨) سورة البقرة، من الآية: ٦١.
- (٢٩) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ١/٢٥٦.
- (٣٠) تفسير البحر المحيط، أبو حيان النحوي الأندلسي: ١/٣٩٥.
- (٣١) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.
- (٣٢) سورة سباء، من الآية: ١٦.
- (٣٣) تفسير أبي السعود، أبو السعود: ١/١٨٢.
- (٣٤) سورة سباء، من الآية: ١٦.
- (٣٥) تفسير البحر المحيط: ٧/٢٦٠.
- (٣٦) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ٩/١٧٢، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ٤/١٦.
- (٣٧) سورة النساء، من الآية: ٢.
- (٣٨) سورة الفرقان، من الآية: ٧٠.
- (٣٩) تفسير أبي السعود: ١/٦٤١.
- (٤٠) المصدر نفسه: ٤/٤٥١.
- (٤١) تهذيب اللغة، الأزهري: ١٤/٩٣-٩٤ (بدل).
- (٤٢) الصحاح، الجوهري: ٤/١٦٣٢ (بدل).
- (٤٣) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ١١١.
- (٤٤) أساس البلاغة، الزمخشري: ٣٦.
- (٤٥) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي: ٣٩.
- (٤٦) ينظر أيضًا: سورة النساء، من الآية: ٢، وسورة الأحزاب، من الآية: ٥٢.
- (٤٧) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.
- (٤٨) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي: ١/٤٠٥، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ١/٣٥٢.
- (٤٩) تفسير البحر المحيط: ١/٤١٧.
- (٥٠) تفسير أبي السعود: ١/١٨٢.
- (٥١) المصدر نفسه: ١/٢٣٦-٢٣٧.
- (٥٢) المصدر نفسه: ١/٦٤١.
- (٥٣) الكشاف: ١/٤٩٥، وينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي: ٩/١٧٥.
- (٥٤) ينظر في ذلك، سورة البقرة: من الآية ٢١٢.

- (٥٥) سورة البقرة: من الآية ٥٩.
- (٥٦) الكاف: ١٧١/١.
- (٥٧) تفسير البحر المحيط: ٣٨٦/١.
- (٥٨) ينظر، ديوانه: ٣٤٢.
- (٥٩) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ٣٧٩/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠٠/١.
- (٦٠) تفسير أبي السعود: ١٧٩/١.
- (٦١) إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبي: ٣٨/١.
- (٦٢) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدى: ١٤٤/١، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٤٨/١.
- (٦٣) سورة البقرة: من الآية ٢١١.
- (٦٤) سورة الفرقان: من الآية ٧٠.
- (٦٥) سورة إبراهيم: من الآية ٢٨.
- (٦٦) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٧٩/١، والدر المصنون: ٣٧١-٣٧٠/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٤٩٢/٣.
- (٦٧) ينظر: سورة البقرة، من الآية ٤١: ٩٠، ٨٦، ٧٩، ٤١، ١٧٥، ٩٠، ١٧٤، ١٨٧، ١٧٧، ٧٧، ١٩٩، وسورة المائدة: ٤٤، ٤٤، ١٠٦، وسورة التوبة: ٩، وسورة النحل: ٩٥.
- (٦٨) سورة البقرة: من الآية ١٦.
- (٦٩) الكشف والبيان، الثعلبي: ١٥٩/١.
- (٧٠) الكاف، الزمخشري: ١٠٧/١.
- (٧١) التفسير الكبير: ٧٩/٢.
- (٧٢) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ١٥٢/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٦٨/١.
- (٧٣) الكشف والبيان: ١٥٩/١.
- (٧٤) الكشف: ١٦٠/١.
- (٧٥) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٩٢/١، وينظر: فتح القدير، الشوكاني: ١٢٩/١، ولسان العرب، ابن منظور: ٤٢٧/١٤ (شري)، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١٢٩٩ (شري).
- (٧٦) سورة النساء، من الآية ٧٤.
- (٧٧) الكشف والبيان: ٣٤٤/٣.
- (٧٨) التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٧/٣، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١١٦/٢.
- (٧٩) الكاف: ٥٦٥/١، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٠٧/٣، وتفسير القاسمي، محمد جمال الدين القاسمي: ١٣٩٤/٢، تفسير أبي السعود: ٧٣٤/١.
- (٨٠) ينظر: التفسير الكبير: ١٨٥-١٨٦/١٠.
- (٨١) تفسير القرآن العظيم، علم الدين السخاوي: ١٨٩/١.
- (٨٢) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ١٥٢/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٦٨/١.

(٨٣) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون:٤/٣٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب:٦/٤٩٣.

(٨٤) ينظر: تفسير البيضاوي، البيضاوي:١/٣٧١، وتقسيم الشعالي، الشعالي:٢/٢٦١.

(٨٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٧.

(٨٦) سورة يوسف، من الآية: ٢٠٠.

(٨٧) سورة البقرة، من الآية: ١٦.

(٨٨) الصحاح: ٦/٢٣٩١ (شري).

(٨٩) هي الدراما والدنانير بلغة أهل الحجاز. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ٦١٠ (نص).

(٩٠) مفردات ألفاظ القرآن: ٤٥٣ (شري).

(٩١) أساس البلاغة: ٣٩٠ (شري).

(٩٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ٣١٢ (شري).

(٩٣) الصحاح: ٣/١٨٩ (بيع).

(٩٤) معجم مقاييس اللغة: ١٤٧ (بيع).

(٩٥) مفردات ألفاظ القرآن: ١٥٥ (بيع).

(٩٦) سورة النساء: آية ٤٤.

(٩٧) التبيان في تفسير القرآن: ٣/٢١٠.

(٩٨) الكشاف: ١/٥٤٨.

(٩٩) تفسير البحر المحيط: ٣/٢٧١.

(١٠٠) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: ٣/٦٩٣.

(١٠١) اللباب في علوم الكتاب: ٦/٤٠٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ارشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ)، تج: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٨٢هـ)، تج: عبد القادر أحمد عطاء، د. ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض (د. ت).

- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (٧٩١هـ)، تج: محمد صبحي بن حسن حلاق، د. ط، محمود أحمد الأطرش، ط ١، دار الرشيد، دمشق - بيروت ٢٠٠٠.

- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تقديم: آغا بزرگ الطهراني، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحرير: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٣.
- تفسير القرآن العظيم، علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي (٦٤٣ هـ)، تحرير: د. موسى علي موسى، ود. أشرف محمد عبد الله القصاص، د. ط، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠٠٩.
- التفسير الكبير (مفاسد الغيب)، محمد الرازي (ت ٦٠٤ هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٨١.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحرير: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩ هـ)، تحرير: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمي، بيروت ١٩٩٢.
- الجوادر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الشعالي المالكي (٨٧٥ هـ)، تحرير: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٧.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥ هـ)، تحرير: طه عبد الرؤوف سعد، (د. ط)، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).
- الدر المصور في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحطبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحرير: د. أحمد محمد الخراط، (د. ط)، دار القلم، دمشق (د. ت).
- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة (ت ١٣٠ هـ)، تحرير: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحرير: د. محمد عبد الخراط، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣ هـ)، تحرير: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢.
- شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، ابن الناطم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحرير: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني (ت ٨٢٩ هـ)، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥.
- شرح التسهيل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحرير: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختار، ط١، دار هجر، مصر ١٩٩٠.
- شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستربادي (ت ٦٨٨ هـ)، تحرير: يوسف حسن عمر، (د. ط)، جامعة قار يونس ١٩٧٨.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحرير: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة (د. ت).

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحرير: عبد الحميد هنداوي، (د. ط.)، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٥.
- فتح القدير الجامع بين فنِي الرواية والدرایة من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحرير: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء ١٩٩٤.
- قاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحرير: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٥.
- كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحرير: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.
- كتاب معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحرير: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، جدة ١٩٨١.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحرير: عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ٢٠٠١.
- الكشف والبيان، المعروف (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، تحرير: ابن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠٢.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي، ابن عادل الدمشقي الحنفي (ت ٨٨٠ هـ)، تحرير: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
- لسان العرب، محمد بن مكرم، ابن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت (د. ط.).
- مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، تحرير: هاشم رسول المحلاتي، وفضل الله اليزيدي الطباطبائي، ط٢، دار المعرفة، بيروت ١٩٨٨.
- محاسن التأويل (تفسير القاسمي)، محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ)، تحرير: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحرير: د. محمد طامل بركات، ط١، دار الفكر بدمشق ١٩٨٢.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرى الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحرير: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (د. ط.)، دار السرور (د. ط.).
- معنى الليب عن كتب الأعاريق، ابن هشام الأنصاري (ت ٦٦١ هـ)، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، مؤسسة الصادق، قم ١٣٧٨ هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، العالمة الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ)، تحرير: صفوان عدنان داودي، ط٣، طبعة قم ١٤٢٤ هـ.
- معجم المومع في شرح جمع الجومع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحرير: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٦٨٤ هـ)، تحرير: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤.